

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون  
البند ١٢(ب) من جدول الأعمال

### قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/52/644/Add.2)]

عقد الأمم المتحدة للتحقيق في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤ -  
والأنشطة الإعلامية في ميدان حقوق الإنسان

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بالمبادئ الأساسية والعالمية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>(١)</sup>، الذي تنص المادة ٢٦ منه على "أن يوجه التعليم نحو تحقيق التنمية الكاملة لشخصية الإنسان، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية"، وبالأحكام التي تتضمنها الصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان مثل أحكام المادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(٢)</sup>، والمادة ١٠ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة<sup>(٣)</sup>، والمادة ٧ من اتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري<sup>(٤)</sup>، والمادة ٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل<sup>(٥)</sup>، والمادة ١٠ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة<sup>(٦)</sup> وال الفقرات ٨٢-٧٨ من إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمد هما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٣<sup>(٧)</sup>، التي تعكس أهداف المادة المذكورة آنفاً.

وإذ تشير إلى القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان فيما يتصل

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) انظر القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

(٣) القرار ١٨٠/٣٤، المرفق.

(٤) القرار ٢١٠٦ ألف (د - ٢٠)، المرفق.

(٥) القرار ٢٥/٤٤، المرفق.

(٦) القرار ٤٦/٣٩، المرفق.

(٧) A/CONF.157/24 (Part I)، الفصل الثالث.

بعقد الأمم المتحدة للتحقيق في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤، والأنشطة الإعلامية في ميدان حقوق الإنسان، بما فيها الحملة الإعلامية العالمية لحقوق الإنسان، ومشروع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المعروف "نحو ثقافة السلام"، وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما، والذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإيمانا منها بأن الحملة الإعلامية العالمية لحقوق الإنسان تشكل عنصرا مكملا قيّما لأنشطة الأمم المتحدة الهادفة إلى زيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وإذ تشير إلى الأهمية التي يوليها المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان للتحقيق والإعلام في مجال حقوق الإنسان،

واقتناعا منها بأنه من أجل تمكين كل امرأة وكل رجل وكل طفل من استغلال كامل طاقاتهم البشرية فإنه يجب توعيتهم بجميع ما لهم من حقوق الإنسان والحربيات الأساسية.

واقتناعا أيضاً بأن التحقيق في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن ينطوي على أكثر من مجرد تقديم المعلومات، وأن يصبح عملية شاملة ومستمرة مدى الحياة، يتعلم منها الناس، على جميع مستويات التنمية، وفي جميع المجتمعات، احترام كرامة الآخرين وسبل كفالة هذا الاحترام ووسائله،

وإذ تسلم بأن التحقيق والإعلام في مجال حقوق الإنسان هما أمران أساسيان لإعمال حقوق الإنسان والحربيات الأساسية، وأن البرامج المصممة بعناية في مجالات التدريب ونشر الأفكار والمعلومات يمكن أن يكون لها أثر حافز على المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومنع انتهاكات حقوق الإنسان،

واقتناعا منها بأن التحقيق والإعلام في مجال حقوق الإنسان يسهمان في تكوين مفهوم للتنمية يتمشى وكراهة النساء والرجال من جميع الأعمار ويأخذ في الاعتبار مختلف فئات المجتمع الضعيفة للغاية، مثل الأطفال والشباب وكبار السن والسكان الأصليين والأقليات وفقراء الريف والحضر والعمال المهاجرين والآجئين والمحاصبين بعذوى فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) والمعوقين،

وإذ تأخذ في اعتبارها الجهود التي يبذلها المربيون والمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم وكذلك المنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل تشجيع التحقيق في مجال حقوق الإنسان،

وإذ تسلم بالدور القيم والابتكاري الذي يمكن أن تؤديه المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية في نشر المعلومات العامة والمشاركة في التحقيق في مجال حقوق الإنسان، لا سيّما على مستوى القواعد الشعبية وفي المجتمعات المحلية النائية والريفية،

وإذ تعي ما يمكن أن يقوم به القطاع الخاص من دور داعم في تنفيذ خطة عمل عقد الأمم المتحدة للتحقيق في مجال حقوق الإنسان ١٩٩٥-٢٠٠٤<sup>(٨)</sup>، والحملة الإعلامية العالمية لحقوق الإنسان على جمّع مستويات المجتمع، عن طريق المبادرات الابتكارية وتقديم الدعم المالي للأنشطة الحكومية وغير الحكومية،

واقتناعاً منها بأن تحسين التنسيق والتعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من شأنه أن يعزز فعالية ما يجري حالياً من تحقيق وأنشطة إعلامية في مجال حقوق الإنسان،

وإذ تشير إلى أن مسؤولية منظمة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تشمل تنسيق برامج الأمم المتحدة للتحقيق والإعلام ذات الصلة في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ ترى أن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٨ يعد فرصة قيمة لجميع أعضاء المجتمع الدولي لتعزيز التحقيق وأنشطة الإعلامية في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم،

وإذ ترحب بمقرر اللجنة الفرعية للجنة حقوق الإنسان المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات إدراج مسألة الحق في التحقيق، وخصوصاً التحقيق في مجال حقوق الإنسان، في جدول أعمالها طوال مدة العقد،

١ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام عن عقد الأمم المتحدة للتحقيق في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤، وأنشطة الإعلامية في ميدان حقوق الإنسان<sup>(٩)</sup>؛

٢ - ترحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لتنفيذ خطة عمل عقد الأمم المتحدة للتحقيق في مجال حقوق الإنسان<sup>(٨)</sup>، وتطوير الأنشطة الإعلامية في ميدان حقوق الإنسان، على نحو ما هو مذكور في تقرير الأمين العام؛

٣ - تحت جمّع الحكومات على زيادة مساهمتها في تنفيذ خطة العمل، ولا سيّما عن طريق القيام، وقتاً للأوضاع الوطنية، بإنشاء لجان وطنية ذات قاعدة تمثيلية عريضة للتحقيق في مجال حقوق الإنسان، تكون مسؤولة عن وضع خطط عمل وطنية شاملة فعالة مستدامة للتحقيق والإعلام في مجال حقوق الإنسان، مع مراعاة المبادئ التوجيهية لخطط العمل الوطنية للتحقيق في مجال حقوق الإنسان، الواردة في الإضافة الملحة بتقرير الأمين العام<sup>(١٠)</sup>؛

٤ - تحت الحكومات على تشجيع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية الوطنية والمحلية ودعمها وإشراكها في تنفيذ خطط عملها الوطنية،

---

(٨) A/51/506/Add.1، التذييل.

(٩) A/52/469 و Add.1.

(١٠) A/52/469/Add.1

٥ - تطلب إلى الحكومات، وفقاً لأوضاعها الوطنية، أن تمنح الأولوية لكي ينشر باللغات الوطنية والمحلية ذات الصلة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>(١)</sup>، والمعاهد الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان<sup>(٢)</sup>، وسائر صكوك حقوق الإنسان، والمواد وكتيبات التدريب المتعلقة بحقوق الإنسان، فضلاً عن تقارير الدول الأطراف المقدمة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، ولكي يتم توفير المعلومات والتثقيف بهذه اللغات بشأن السبل العملية التي يمكن بها الاستفادة من المؤسسات والإجراءات الوطنية والدولية لضمان التنفيذ الفعال لهذه الصكوك؛

٦ - تطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تواصل تنسيق استراتيجيات التثقيف والإعلام ومواءمتها في مجال حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك تنفيذ خطة العمل، وأن تكفل أكبر قدر من الفعالية والكفاءة في استخدام المعلومات والمواد التعليمية المتصلة بحقوق الإنسان وتجهيزها وإدارتها وتوزيعها، بما في ذلك عبر الوسائل الإلكترونية؛

٧ - تشجع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على مواصلة دعم القدرات الوطنية اللازمة للتثقيف والإعلام في مجال حقوق الإنسان من خلال برنامجها للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، بما في ذلك تنظيم دورات تدريبية ووضع مواد تدريبية موجهة للعاملين في هذا المجال، فضلاً عن نشر المواد الإعلامية المتعلقة بحقوق الإنسان كعنصر في مشاريع التعاون التقني؛

٨ - تحت مكتب الاتصالات والإعلام التابع للأمانة العامة على مواصلة الاستفادة من مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة في النشر في الوقت المناسب، في مجالات شاطئها المعينة، للمعلومات الأساسية، والمراجع، والمواد السمعية البصرية المتصلة بحقوق الإنسان والحربيات الأساسية، بما في ذلك تقارير الدول الأطراف المقدمة بموجب صكوك حقوق الإنسان، وتحقيقاً لهذا الغرض تحثها على أن تتأكد من أن مراكز الإعلام مزودة بكميات كافية من هذه المواد؛

٩ - تؤكد الحاجة إلى التعاون الوثيق بين المفوضية ومكتب الاتصالات والإعلام في تنفيذ خطة العمل والحملة الإعلامية العالمية لحقوق الإنسان، وال الحاجة إلى مواءمة أنشطتها مع أنشطة المنظمات الدولية الأخرى، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في المشروع المعروف "نحو ثقافة السلام" ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالأمر، فيما يتعلق بنشر المعلومات بشأن القانون الإنساني الدولي؛

١٠ - تدعوا الوكالات المتخصصة وبرامج وصناديق الأمم المتحدة ذات الصلة إلى المساهمة، ضمن مجال اختصاص كل منها، في تنفيذ خطة العمل والحملة الإعلامية العالمية لحقوق الإنسان، وإلى التعاون الوثيق مع المفوضية في هذا الصدد؛

١١ - تشجع الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان أن تشدد، لدى دراسة التقارير المقدمة من الدول الأطراف، على التزامات الدول الأطراف بالنسبة للتثقيف والإعلام في مجال حقوق الإنسان، وأن تُظهر هذا التشدد في تعليقاتها الختامية؛

١٢ - تطلب إلى المنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية والوطنية، والمنظمات الحكومية الدولية، وبوجه خاص المنظمات المعنية بالمرأة والعمل والتنمية والغذاء والإسكان والتعليم والرعاية الصحية والبيئة، فضلاً عن كل الجماعات الأخرى التي تدعوا إلى العدالة الاجتماعية، ودعاة حقوق الإنسان، والمربيين، والمنظمات الدينية، ووسائل الإعلام، الاضطلاع بأنشطة محددة في التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك المناسبات الثقافية، سواء بمفردها أو بالتعاون مع المفوضية، تنفيذاً لخطة العمل؛

١٣ - تشجع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على اتخاذ مبادرات تتعلق بالتحقيق والإعلام في مجال حقوق الإنسان وفقاً لخطة العمل والحملة الإعلامية العالمية لحقوق الإنسان، كمساهمة في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

١٤ - تشجع لجنة حقوق الإنسان على النظر في آن واحد، طوال مدة العقد، في مسألة عقد الأمم المتحدة للتحقيق ١٩٩٥-٢٠٠٤ في مجال حقوق الإنسان والأنشطة الإعلامية في ميدان حقوق الإنسان، بما في ذلك الحملة الإعلامية العالمية لحقوق الإنسان؛

١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن ينظر، بالتعاون مع المفوضية، في السبل والوسائل الملائمة، بما في ذلك إمكانية إنشاء صندوق للتبرعات، لدعم أنشطة التحقيق في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية؛

١٦ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يوجه، من خلال مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، اهتمام جميع أعضاء المجتمع الدولي والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتحقيق والإعلام في مجال حقوق الإنسان، إلى هذا القرار، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين تقريراً شاملاً عن تنفيذ هذا القرار لتنظر فيه في إطار البند المعنون "مسائل حقوق الإنسان".

الجلسة العامة ٧٠

١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧